الاقتصاد التشاركي

"في ضوء التطور التقني"

إعداد

أيمن صالح

سلسلة كتيبات تعريفية

العدد (46)

مُوجّه إلى الفئة العمرية الشابة

في الوطن العربي

صندوق النقد العربي

ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الاقتصاد التشاركي

"في ضوء التطور التقني"

سلسلة كتيبات تعريفية
العدد (46)
مُوجّه إلى الفئة العمرية الشابة
في الوطن العربي

إعداد: أيمن صالح

صندوق النقد العربي
2023

© صندوق النقد العربي 2023

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذ الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 97126171552+

فاكس: 97126326454+

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

Website : http: //www.amf.org.ae

للحصول على نسخة من الكتيب:

للحصول على الكتيبات السابقة:

هذا الكتيب يستهدف غير المختصين في الشأن الاقتصادي والمالي في الدول العربية. يتناول الكتيب مفهوم الاقتصاد التشاركي ونماذجه وتحدياته، وبعض تطبيقاته.

قائمة المحتويات:

تمهيد 4
أولاً: طبيعة الاقتصاد التشاركي 5
1. تعريف الاقتصاد التشاركي 5
2. نشأة مفهوم الاقتصاد التشاركي 5
ثانياً: الركائز الأساسية للاقتصاد التشاركي 6
ثالثاً: نماذج الاقتصاد التشاركي 7
رابعاً: أمثلة الاقتصاد التشاركي 8
خامساً: مزايا وعيوب الاقتصاد التشاركي 9
1. الجوانب الإيجابية للاقتصاد التشاركي: 9
2. الجوانب السلبية للاقتصاد التشاركي 10
سادساً: دور الاقتصاد التشاركي في التنمية 11
سابعاً: أهمية الاقتصاد التشاركي في عملية التنمية 13
ثامناً: التحديات التي تواجه الاقتصاد التشاركي 14
تاسعاً: تجارب الاقتصاد التشاركي 16
1. التجارب العربية: 16
2. التجارب العالمية: 17
الخلاصة: 19
قائمة المصادر: 20

تمهيد

يشير الاقتصاد التشاركي (Sharing Economy) إلى نموذج أعمال يتشارك فيه الأفراد والشركات الوصول إلى السلع والخدمات والموارد، عادةً من خلال المنصات الرقمية، وهو يجمع بين فكرة نماذج الأعمال التجارية وبين مبادئ المشاركة والتعاون، بما يحقق الاستخدام الفعال للموارد ويقلل من الهدر، وبدلا من أن يضطر المستهلكون إلى تملك الأصول التي يحتاجون منافعها، فإن الاقتصاد التشاركي يمكنهم من الاستفادة منها من خلال مشاركة الآخرين لها عن طريق الاستجار أو الاستعارة مقابل رسوم. يتم عادة عرض تلك المنافع والأصول والخدمات والوصول إليها من خلال المنصات والتطبيقات عبر الإنترنت.

تتضمن بعض الأمثلة القائمة على مفهوم الاقتصاد التشاركي المعروفة اليوم منصات مشاركة الركوب والتي تربط الركاب بالسائقين الذين يقدمون ركوبًا في سياراتهم الشخصية (مثل Uber و Lyft)، ومنصات مشاركة المنازل التي تسمح لأصحاب المنازل بتأجير منازلهم أو غرفهم للمسافرين (مثل Airbnb)، ومساحات عمل مشتركة حيث يمكن للأفراد والشركات استئجار مساحة عمل على أساس مرن (مثل WeWork)، ومنصات الإقراض من نظير إلى نظير التي تمكن الأفراد من إقراض واقتراض الأموال مباشرة من بعضهم البعض (مثل LendingClub)، وخدمات مشاركة السيارات مثل Zipcar أو Turo ، والتي توفر الوصول إلى السيارات على أساس قصير الأجل دون الحاجة إلى الملكية.

من أهم مزايا الاقتصاد التشاركي قدرته على الحد من الهدر، وتعزيز الاستدامة، وخلق وظائف جديدة، وزيادة الوصول إلى السلع والخدمات، لكنه في مقابل ذلك يثير بعض المخاوف بشأن حقوق العمل، والسلامة ، والتنظيم، وإمكانية الاحتكار أو الاستغلال في قطاعات معينة.

يتناول هذا الكتيب التعريف بالاقتصاد التشاركي، وأهم ركائزه ونماذجه ومزاياه وعيوبه، كما يستعرض بعض تطبيقاته العملية في عالمنا اليوم، وتجارب عالمية وعربية ناجحة للاقتصاد التشاركي.

أولاً: طبيعة الاقتصاد التشاركي

1. تعريف الاقتصاد التشاركي

يمكن تعريف الاقتصاد التشاركي على أنه نموذج اقتصادي يعتمد على نوع من التعاون بين الأفراد والمجتمعات لتحقيق الفائدة المشتركة وتحسين الظروف المعيشية، ونشاط لمشاركة أو تبادل السلع والخدمات بين الأفراد، عادة ما يكون مقابل تعويض، فهو بذلك يعتمد على العمل الجماعي والتعاون بين الأفراد لتحقيق الفائدة المشتركة، كما يتميز بالتركيز على الإنسان والمجتمع بدلاً من التركيز على الربحية الفردية. يتم في الاقتصاد التشاركي تنسيق الأنشطة ضمن نماذج أعمال تجارية من خلال منصات تشاركية تخلق سوقا مفتوحاً للاستخدام المؤقت للسلع أو الخدمات التي غالباً ما يقدمها الأفراد.[1]

2. نشأة مفهوم الاقتصاد التشاركي

ظهر الاقتصاد التشاركي في ستينات القرن العشرين، لكنه لم يزدهر إلا بعد عام 2008 في ظل آثار الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم في ذلك الوقت، التي تسببت في حدوث ركود اقتصادي شديد، مما دفع البعض إلى البحث عن بدائل للطرق التقليدية لإشباع احتياجاته الاستهلاكية، كان ذلك من خلال تشارك وتبادل الأفراد فيما بينهم لبعض أصولهم ومواردهم المتاحة، مما دفع البعض إلى تصميم منصات إلكترونية للترويج لهذا النموذج والعمل على تطبيقه في مختلف المجالات.[2] والاقتصاد التشاركي ليس بديلا للأنظمة الاقتصادية، لكنه يعتبر اقتصاداً مكمّلاً للنظم الاقتصادية المختلفة مثل الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي، ويقدم حلولاً للعديد من المشاكل التي ظهرت من تطبيق تلك النظم ومن أهمها تغليب النزعة الفردية والسعي لتعظيم الأرباح على حساب الجوانب

[1] European Union. (2020). Platforms and the Sharing Economy / Kateryna Stanoevska-Slabeva, and Vera Lenz-Kesekamp, Viktor Suter.

[2] آل هير، فكري. (2020). الاقتصاد التشاركي: مساهمة في تطوير قواعد اقتصاد الند للند (P2P)

الاجتماعية والإنسانية، خاصة في ظل تفاقم البطالة، وتدني المستويات المعيشية، وعدم وجود فرص عمل جديدة للنساء المعيلات والشباب.

في وقت قصير أصبح الاقتصاد التشاركي بديلاً للكثيرين، لأنه يوفر فرصة لكسب دخل إضافي من خلال توفير فرص عمل جديدة، وزيادة فرص الانخراط في سوق العمل. ويختلف الاقتصاد التشاركي عن الاقتصاد التقليدي حيث يتم فيه التبادل للمنتجات والخدمات ويتم تسليمها من الشركات إلى المستهلكين مباشرة، كما يوفر خيارات أوسع للمستهلك مقارنة بما تقدمه الشركات التقليدية، مما يتيح له إجراء مقارنة أوسع في المواصفات والأسعار، كما يمكّن المستهلكين من الوصول إلى أسعار أقل من تلك الموجودة في السوق، مما يتيح لهم فرص التوفير.

هناك العديد من التجارب على مستوى الدولي والتي تمثلت في المشاريع التشاركية لمشاركة السيارات أو مشاركة الغرف أو تأجيرها و استئجارها ومن أشهر هذه التجارب شركة "*Airbnb*" وتطبيق "*Too Good To Go*" وغيرها من التطبيقات التي أثبتت نجاحها وسوف يتم تناولها بالتفصيل لاحقاً.

ثانياً: الركائز الأساسية للاقتصاد التشاركي

هناك أربع ركائز أساسية يقوم عليها الاقتصاد التشاركي هي:

1- السلع والخدمات (*Commodities and Services*)، وهي التي تكون موضوع المشاركة أو التبادل.
2- العاملون لحسابهم الخاص (*Self Employed*) وهم أصحاب السلع والخدمات.
3- المستهلكون (*Consumers*)، وهم المستفيدون من السلع والخدمات المعروضة.
4- المنصات الرقمية (*Digital Platforms*) وتمثل بالأساس شركات الوساطة الرقمية بين أصحاب السلع وبين المستهلكين، من خلالها يتم تشارك السلع والخدمات.[1]

[1] آل هير، فكري. (2020). الاقتصاد التشاركي: مساهمة في تطوير قواعد اقتصاد الند للند (P2P).

وتتمحور الركائز الأساسية للاقتصاد التشاركي حول التعاون والتضامن بين الأفراد، وتبادل السلع والخدمات بينهم مقابل تعويض متفق عليه؛ بالإضافة إلى تعزيز الثقة بين الأفراد والمجتمعات في إدارة وتملك الموارد وتوزيع الثروة، لتحقيق الفائدة المشتركة وتحسين الظروف المعيشية. تعمل الركائز الأربع بشكل تشاركي بين أصحاب السلع والخدمات أو الموارد وبين المستهلكين من خلال المنصات الرقمية التي تعمل كوسيط يحقق عائداً مقابل إتمام عملية التعاون بين أصحاب السلع والمستهلكين من خلال مطابقة العرض والطلب.

ثالثاً: نماذج الاقتصاد التشاركي

هناك ثلاث فئات يتحدد عليها نماذج الاقتصاد التشاركي هي:

- الوصول إلى المنتجات أو الخدمات دون الحاجة إلى امتلاك الأصول الأساسية، وتقاسم الأصول الإنتاجية.
- إعادة تخصيص وتدوير البضائع أو ما يسمى بالسلع المعمرة.
- تبادل الأصول غير الملموسة والخدمات بين الأفراد بعضهم البعض أو بينهم وبين مؤسسات أخرى.

إن الفكرة الأساسية التي يقوم عليها هي توجيه الأصول غير المستخدمة سواء كان ذلك بمقابل مادي أو من دون. يجب أن يكون لدى العملاء القدرة على الحصول على السلع والخدمات بطريقة أكثر كفاءة من خلال الأسواق الموزعة أو الشبكات اللامركزية التي تخلق شعورًا بالانتماء والمسؤولية الاجتماعية والمنفعة المتبادلة من خلال دورهم في المجتمع ، وهو الأساس الذي تقوم عليه فكرة الاقتصاد التشاركي. إن السمة الرئيسة للاقتصاد التشاركي تقوم على توفير فرص اقتصادية لتداول الأصول غير المستغلة مع الآخرين، من خلال وسطاء، ومُطابقة للعرض والطلب بطريقة فعّالة. [1]

[1] Petropoulos, Georgios. (2017). An economic review on the Collaborative Economy. Bruegel. Policy Contribution, Issue n°5.

هناك عدة نماذج أساسية تحدد طبيعة الاقتصاد التشاركي وتميزه عن غيره من النظم الاقتصادية الأخرى وهي كما يلي:

1. **نموذج الإنتاج:** نموذج قائم على تصميم وإنتاج وتوزيع البضائع والخدمات عبر الشبكات الإلكترونية في إطار علاقات تعاونية وتشاركية بين أفراد المجتمع من خلال هذه الشبكات.
2. **نموذج الاستهلاك:** نموذج قائم على الاستفادة القصوى من الأصول من خلال نماذج فعالة لإعادة التوزيع والوصول المشترك للموارد غير المستخدمة.
3. **النموذج المالي:** نموذج يعتمد على الآليات المصرفية من نظير لنظير، إضافة إلى نماذج أخرى للاستثمار تعمل على تحقيق اللامركزية في التمويل.[1]

رابعاً: أمثلة الاقتصاد التشاركي

استطاع الاقتصاد التشاركي الوصول للعديد من قطاعات الأعمال التي أصبحت مجالاً رئيساً لتواجده، ومن أهم المجالات التي يتواجد فيها الاقتصاد التشاركي هي:

1) **السكن:** تسمح المنصات للأشخاص بتأجير أو استئجار العقارات أو أجزاء منها. على سبيل المثال شركة (*AirBnB*) تعمل على توفير منصة لتأجير أو استئجار المساحات والوحدات السكنية.
2) **النقل:** يشمل فئتين من المنصات، الفئة الأولى توظيف الأصول فقط مثل السيارات، الدراجات النارية والدراجات. من بين هذه المنصات منصة شركة Car2go التي تقدم خدمة النقل عند الطلب، وباحتساب الأسعار مقابل الدقيقة. والفئة الثانية عبارة عن منصات تساعد مستخدميها على

[1] آل هير، فكري. (2020). الاقتصاد التشاركي: مساهمة في تطوير قواعد اقتصاد الند للند (P2P). ص. 15.

استئجار الأصول مع العمالة. نذكر من بينها: (*BlaBlaCar, Sidecar, Uber, Lyft*).

3) **أسواق العمل عبر الإنترنت:** تتخصص هذه المنصات في المهام الصغيرة من خلال التوفيق بين أصحاب العمل والعاملين عند الطلب. ومن أمثلتها (*Amazon Mechanical Tusk، Adtriboo*)، ولكن توجد أيضًا بعض الأسواق عبر الإنترنت تعمل كوسطاء بين الشركات والمستهلكين بغرض بيع سلع أو منتجات معينة.
4) **التمويل**: تعمل منصات التمويل الجماعي على توافق الأفراد مع المشاريع الإبداعية وريادة الأعمال مع الممولين، مثل (Club, Lending Prosper) والتي تربط الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة بالمقرضين المحتملين دون مشاركة أي مؤسسة مالية.[1]

خامساً: مزايا وعيوب الاقتصاد التشاركي

يعتبر الاقتصاد التشاركي نموذجًا اقتصادياً مستدامًا ومناسبًا يساعد على تحسين الظروف المعيشية للأفراد، وتوفير فرص العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، كما يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على الشركات الكبيرة، فيما يلي تحليل لبعض الجوانب الإيجابية والسلبية للاقتصاد التشاركي:

1. الجوانب الإيجابية للاقتصاد التشاركي:

يشتمل الاقتصاد التشاركي على العديد من القطاعات المختلفة، ويقوم على أساس التعاون والمشاركة للموارد بصورة أكثر كفاءة وفعالية، بطريقة قد تساهم في التقليل من تكاليف السلع والخدمات والوقت، وهي أهم ما يميز الاقتصاد التشاركي، وهناك العديد من المميزات الأخرى التي يمكن إيجازها فيما يلي: [2]

[1] European Union. (2016). An economic review on the Collaborative Economy: In-Depth Analysis.

[2] Ianeva, Mariana. (2018). The Sharing Economy at Tourist Tours and Its Impact on the Tourist Business (Travel Agencies) in Bulgaria. European Journal of Economics and Business Studies, Vol. 4., No. 1.

- **استخدام أكثر كفاءة للموارد**

يقوم الاقتصاد التشاركي على فكرة الاستخدام الأمثل والأكثر كفاءة للموارد، بمطابقتها في جانب الطلب مع رغبة المستهلكين بالشكل الذي يعود بالفائدة على جميع المشاركين في العملية وعلى البيئة.

- **نمو ريادة الأعمال الصغيرة**

يعد انتشار الاقتصاد التشاركي وانتشار المنصات ومواقع المشاركة، فرصة ومصدر دخل جديد أو مصدر دخل إضافي للكثير من الأفراد، بل وامتد إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة، حيث يمكن أن يصبح الشخص رائد أعمال صغير.

- **التأكيد القوي على الثقة**

الثقة والعلاقة مع المستهلكين محور اهتمام الاقتصاد التشاركي، فالكثير من المنصات تعمل على بناء وترسيخ الثقة بين المستهلكين من خلال تقييم المشاركين عبر الإنترنت، مما يساعد على ضبط ومكافحة للغش.

- **تحسين البنية التحتية الحضرية**

قد يساهم الاقتصاد التشاركي في تحقق مستوى معيشة أفضل للسكان من خلال التشارك والتعاون في الخدمات والموارد واستخدامها بشكل أكثر كفاءة، ما قد يخفف الضغط على البنية التحتية، وهذا يعطي المجال والفرص للتحسين والتطوير.

- **فرصة لتحقيق الربح في أوقات الفراغ**

يسمح بحرية مشاركة الموارد من خلال المنصات عبر الإنترنت دون التقيد بوقت محدد، ويمكن القيام بعدد كبير من المهام التي تتطلب مهارات خاصة في اليوم الواحد لكسب المال، وفي الأوقات التي يريدوها العاملون.

2. الجوانب السلبية للاقتصاد التشاركي

بالرغم من الإيجابيات التي ينطوي عليها الاقتصاد التشاركي والتي سبق الإشارة إليها، إلا أنه لا يخلو من بعض الجوانب السلبية، نذكر منها:[1]

[1] Ianeva, Mariana. (2018). The Sharing Economy at Tourist Tours and Its Impact on the Tourist Business (Travel Agencies) in Bulgaria.

- **الضرائب والنظم الضريبية**

قد يصعب اكتشاف وتحديد الدخل والتحقق من الأرباح وإثباتها من قبل السلطات الضريبية، وقد يتهرب البعض بشكل متعمد من دفع الضرائب، كما أن النظم الضريبية التقليدية قد لا تتناسب مع الأنماط الجديدة لهذه الأسواق وقد تحتاج إلى تطوير وتشريعات جديدة.

- **المنافسة غير العادلة**

يوفر الاقتصاد التشاركي أسعاراً مخفضة للمنافسة دون تحديد معايير أو شروط تضمن عدم وجود منافسة غير عادلة، وقد يكون هناك مخاطر متعلقة بالسلامة والصحة، وذلك لافتقار بعض الخدمات لمعايير السلامة والجودة.

- **الاحتيال والغش**

عدم الأمان أمر لا يزال موجودًا ويأخذ أشكالاً وطرقاً مختلفة مثل الاحتيال والغش الذي من الممكن أن يتعرض له المستهلكون بشأن جودة المنتج أو عدم توفر معلومات كافية عنه، أو عدم توافر مزود للخدمة في البلد ذاته.

من خلال إلى إيجابيات الاقتصاد التشاركي وسلبياته، يظهر جليا تغلب الجوانب الإيجابية، كما أن الجوانب السلبية قابلة لتجاوزها من خلال وضع ضوابط للاقتصاد التشاركي تتمثل في تحديث الأنظمة واللوائح وإصدار التشريعات التي تضمن خضوع الاقتصاد التشاركي تحت رقابة ومظلة الجهات الإشرافية، وذلك لضمان النزاهة والمنافسة العادلة بين جميع الأطراف في أسواق الاقتصاد التشاركي.

سادساً: دور الاقتصاد التشاركي في التنمية

يساهم نظام الاقتصاد التشاركي في توفير السلع والخدمات والموارد غير المستغلة وإعادة توزيعها بناء على الطلب، مما يساعد في الحد من الاستهلاك الزائد وتقليل كمية النفايات، وجعل الناس أكثر صحة، والتأثير اجتماعياً وبيئياً على المجتمع وعلى عملية التنمية، وذلك من خلال إعطاء الفرصة لاستخدام السلع والخدمات التي لم تكن متوفرة لبعض الفئات الاجتماعية. كما أنه يساعد ويخلق مساحات جديدة في سوق العمل لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول

إلى سوق العمل. ويمكن طرح بعض التساؤلات لتوضيح دور الاقتصاد التشاركي في عملية التنمية من خلال ما يلي:[1]

- هل الاقتصاد التشاركي صديق للبيئة؟
- هل الاقتصاد التشاركي يقلل من الاستهلاك؟
- هل يقدم الاقتصاد التشاركي مزايا محددة للمرأة والشباب؟

يمكن الإجابة عن هذه التساؤلات في محاولة لربط تأثير الاقتصاد التشاركي على الأعمال والمجتمع والدور الذي يلعبه في عملية التنمية من خلال العناصر التالية:

التساؤل الأول: يُنظر إلى الاقتصاد التشاركي على أنه صديق للبيئة، فهو يسمح بإعادة استخدام السلع والخدمات بشكل أكثر كفاءة. وقد يعمل على تقليل التلوث البيئي والحد من النفايات، على سبيل المثال مشاركة الرحلات بين الأفراد قد يساهم في استبعاد عدد كبير من السيارات من الطرقات، وذلك بمشاركة سيارة واحدة، مما يدفع بالحد من الانبعاثات الكربونية، وتقليل الازدحام المروري في السنوات القادمة نتيجة الاقتصاد التشاركي.

التساؤل الثاني: يساهم الاقتصاد التشاركي في تقليل الاستهلاك أوالإنفاق غير الضروري. على سبيل المثال، ساهم توفر خدمة إيجار المنازل في كل وقت وبخدمات مميزة وتكلفة مقبولة إلى تقليل الحاجة لتملّك تلك المنازل، وكذلك الحال بالنسبة للسيارات والكثير من الأصول الأخرى.

التساؤل الثالث: الاقتصاد التشاركي يوفر فرصاً للمرأة وللشباب بوجه عام، على سبيل المثال يقدم الاقتصاد التشاركي فرص عمل للمرأة غير العاملة، ويشجع الكثير من النساء في الدخول إلى مجال ريادة الأعمال، مما يساعد في التمكين الاجتماعي والاقتصادي، وهذا العمل يوفر مصدر دخل إضافي للأسرة. ويساهم الاقتصاد التشاركي في توفير فرص عمل للشباب الذين لم

[1] Beaumont, Karolina. (2016). The Collaborative Economy in Poland and Europe: A Tool for Boosting Female Employment? CASE Working Papers. No. 2 (126).

يلتحقوا بسوق العمل وبالتالي الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع، ومن الممكن أن تكون مصدر دخل للأسرة.

سابعاً: أهمية الاقتصاد التشاركي في عملية التنمية

يعد الاقتصاد التشاركي من العوامل المهمة في عملية التنمية، حيث يساهم في تحسين الظروف المعيشية للأفراد ويعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن بين الأفراد. وفيما يلي توضيح لأهمية الاقتصاد التشاركي ودوره في عملية التنمية :

- **خلق قيمة من الأصول غير المستخدمة**: تعد الأصول غير المستخدمة مورداً وعنصرًا رئيساً في نمو وتطور الاقتصاد التشاركي.
- **إعادة بناء رأس المال الاجتماعي:** وذلك بالمساعدة في إعادة بناء الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع والتي تأثرت وضعفت لعدة عوامل، مثل زيادة التنقل الجغرافي والتوسع الحضري.
- **إنشاء علاقات اقتصادية جديدة:** من خلال دعم أو تحويل بعض الأنشطة الاقتصادية إلى اتجاه آخر كجزء من الاقتصاد التشاركي، وتعزيز الاقتصادات المحلية.
- **الاستدامة البيئية:** حيث إن بعض أنشطة الاقتصاد التشاركي، تم التأكيد على مدى إمكانياتها في تقليل الاستهلاك ودعمها لأكبر قدر من الاستدامة البيئية.[1]
- **دعم فكرة الاستهلاك المسؤول:** عن طريق الحد من استخدام المنتجات وإعادة توزيعها مما يكسبها دورة حياة أطول، ودعم مفهوم الاستدامة.

[1] Nesta. (2014). Making Sense of the UK Collaborative Economy / Kathleen Stokes, Emma Clarence, Lauren Anderson & April Rinne. Collaborative Lab. P. 17

- **تقليل نسب البطالة:** وذلك من خلال خلق فرص ومساحات الفرص جديدة في سوق العمل لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى سوق العمل.
- **تمكين المرأة والشباب:** يساهم بخلف فرص جديدة لتحقيق الربح أو فرص عمل حر للشباب والنساء ودمجهم في المجتمع وسوق العمل.

- **دعم ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي:** من خلال دعم الشركات الناشئة والأسواق الجديدة ونمو الأعمال ودمج الأنشطة التشاركية لتحقيق استخدام أكثر ذكاءً للموارد المادية المتاحة.

ثامناً: التحديات التي تواجه الاقتصاد التشاركي

يواجه الاقتصاد التشاركي مجموعة من التحديات سواء كانت تشريعية أو تنظيمية تتعلق في غالب الأمر بالضرائب والتأمين واستخدام الأراضي وأنواع الشكل القانوني والتراخيص والشهادات والعمليات الحكومية المختلفة، ومن هذه التحديات ما يلي: [1]

- **العمليات الحكومية**

يمكن للحكومات أن يكون لها دور فعال ونشط في الاقتصاد التشاركي من خلال الدعم أو التشجيع والترويج للأنشطة الاقتصادية التشاركية التي تتيح توفير خدمات عامة أكثر كفاءة، وتحديدها لكيفية الاستفادة من الاقتصاد التشاركي، وتحسينها لبعض العمليات الحكومية أو الخدمات العامة من خلال نماذج وأنشطة تشاركية مختلفة، مع الوضع في الاعتبار كيفية قياس مدى تحقق التوازن بين الفوائد والمخاطر التي قد تنشأ.

- **الأشكال القانونية والسياسات ذات الصلة**

يشتمل الاقتصاد التشاركي مجموعة متنوعة من الأنشطة للكثير من المنظمات الربحية وغير الربحية، ونجد أن هناك ندرة في السياسات والقوانين التي تعالج مجموعة الأنشطة والأشكال القانونية لتلك المنظمات، لخلق وتحقيق نوع من

[1] Nesta. (2014). Making Sense of the UK Collaborative Economy / Kathleen Stokes, Emma Clarence, Lauren Anderson & April Rinne. Collaborative Lab. P. 32

التوازن بين مهامها والمنفعة العامة، وما إذا كانت ستختلف السياسات بالنسبة للمنظمات التي تدعم الأنشطة التشاركية غير المالية.

- **الضرائب**

نجد أن هناك بعض الأنشطة تواجهها مجموعة من التحديات والصعوبات المتعلقة بالأنظمة الضريبية، فنجد بعض الأنشطة غير خاضعة للنظم الضريبية وذلك كونه (نشاط عرضي غير احترافي)، وأيضاً الأنشطة غير المادية تواجه أيضا تحدياً هل ستفرض عليها الضرائب أم لا.

- **الترخيص والاعتماد**

تتطلب العديد من الأنشطة التجارية الحصول على التراخيص والاعتماد اللازم، ويختلف الأمر في الاقتصاد التشاركي فقد يكون الفرق بين النشاط الشخصي والتجاري غير واضح، وذلك بسبب الأنشطة العرضية غير المسجلة أو غير المرخصة ويتم ممارستها بشكل مؤقت. إضافة إلى صعوبة إصدار تراخيص اعتمادات لبعض الأعمال والأنشطة التشاركية غير الهادفة للربح، أو التي تحقق دخلاً غير نقدي.

- **التخطيط واستخدام الأراضي**

يتم تخصيص واستخدام بعض أنواع الأراضي لأنشطة متعددة في الاقتصاد التشاركي، مما يدعو إلى الحاجة لإعادة النظر في لوائح التخطيط في إطار تشجيع الاقتصاد التشاركي لاستخدام الأراضي غير المستغلة بأشكال متعددة لتعزيز الاقتصاد المحلي.

- **التأمين**

من العوامل الرئيسية وراء أي نشاط اقتصادي أن يكون آمن ومحمي بشكل كاف في حالة عدم سير الأمور كما هو مخطط لها. الاقتصاد التشاركي يواجه تحدي إدارة المخاطر والتأمين ضد الغش والمسؤولية عن السلع أو الخدمات.

التحديات السابقة هي مسؤولية مستويات مختلفة من الأفراد والحكومات وتحتاج إلى جهود كبيرة بين العديد من الأطراف المتعددة للتطبيق والتنظيم في المجتمعات، بالإضافة إلى الدور الرقابي وأهميته في الاقتصاد التشاركي ليصبح أكثر قوة وفعالية وفائدة للمجتمعات.

تاسعاً: تجارب الاقتصاد التشاركي

شهد الاقتصاد التشاركي طفرة كبيرة وساعد على ذلك انتشار المنصات الرقمية وتطبيقات الهاتف المحمول. وبالرغم من هذا النمو والانتشار في دول كثيرة حول العالم إلا إنه يصعب قياس أثره على الاقتصاد أو عمليات التنمية لعدم توافر بيانات كافية حول حجم العمل به. وفي هذا الجزء من الكتيب سنستعرض بعض التجارب عربياً وعالمياً:

1. التجارب العربية:

يمكن للدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل خاص، أن تجني فوائد كبيرة من اقتصاد المشاركة وتتعامل مع احتياجات اجتماعية اقتصادية محددة إذا تمكنت من الاستفادة من آثاره الإيجابية.

- تجربة دول مجلس التعاون الخليجي

وفقاً لنتائج استطلاع للرأي بعنوان "استراتيجية اقتصاد المشاركة لعام 2016 لدول مجلس التعاون الخليجي وقد شمل استطلاع الرأي سكان دول مجلس التعاون الخليجي من مواطنين ومقيمين. كان من أهم نتائج الاستطلاع ما يلي:[1]

- تم إنفاق10.7 مليار دولار أمريكي على برامج الاقتصاد التشاركي في قطاعات (الإقامة، والنقل، والخدمات المنزلية، والخدمات التجارية، والمالية).
- ثلث الذين أجروا الاستطلاع غير ملمين بمفهوم الاقتصاد التعاوني أو التشاركي أو لم يستخدموه من قبل.
- قطاع النقل من القطاعات التي تمتعت بأعلى معدل استخدام باقتصاد المشاركة، بمعدل وصل ل 28 في المئة.
- الرجال أعلى استخداماً للسكن والخدمات التجارية والتمويل في اقتصاد المشاركة.
- تستخدم النساء الخدمات المنزلية والنقل في أغلب الأحيان.

[1] الجزار، سارة. (2018). المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة. اتحاد الغرف العربية. دائرة البحوث الاقتصادية. ص. 5-6

- بالنسبة لمعدلات العمر فإن من 18 إلى 29 سنة سجل أعلى معدل استخدام، باعتباره أكبر مستهلك للتكنولوجيا.

2. التجارب العالمية:

ينمو الاقتصاد التشاركي في الفترة الأخيرة بشكل متزايد، وتتضاعف إجمالي العائدات العالمية منه، ومن المتوقع أن تكون عوائد مشاركة السيارات والغرف والتمويل الجماعي والخدمات الشخصية لتصل إلى 335 مليار دولار بحلول عام 2025. وهناك بعض التجارب الدولية يمكن عرضها فيما يلي: [1]

- **شركة Airbnb (سان فرانسيسكو بكاليفورنيا)**

منصة خاص يسمح بتأجير واستئجار الأماكن السكنية، أنشأ في عام 2008، ويحتوي على عدد ضخم من إعلانات المساكن التي يمكن استئجارها، في 192 دولة وبواقع 33 ألف مدينة حول العالم، ويُمكن الموقع المضيف من إنشاء صفحة تعريفية خاصة بالمكان الذي يؤجره على أن تحتوي هذه الصفحة على توصيات من أشخاص آخرين ومراجعات من نزلاء المكان وتقييم للمكان، كما يكون بإمكان المضيف التواصل مع النزلاء عبر نظام مراسلة خاص.

- **تطبيق Too Good To Go(أوروبا)**

تم تأسيسه بالدنمارك عام 2015 لمجموعة من الأفراد ومطبق في ست دول مختلفة، ويهدف إلى الحد من فضلات الطعام في المطاعم. ويعمل النظام الأساسي للتطبيق بإشعار المتعاملين بالطعام الزائد والذي قد يتم التخلص منه، وبنهاية كل يوم تقوم المطاعم والمقاهي والمخابز بإدراج المعروض غير المباع على التطبيق بسعر مخفض. وقدم آلاف الوجبات التي كان من المقرر التخلص منها لمن هم في حاجة إليها، وهذا ساعد على منع ما يقرب من 200 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

- **Lendi (اسبانيا)**

صمم هذا التطبيق لتفعيل التعاون والمشاركة للموارد بين الجيران فيما بينهم لإقراض أو اقتراض الأشياء التي لا يتم استخدامها أو غير المستخدمة. وذلك من

[1] الجزار، سارة. (2018). المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة. اتحاد الغرف العربية. دائرة البحوث الاقتصادية. ص. 4

خلال معرفة ما إذا كان بالإمكان اقتراض الأشياء من أحد الجيران بدلاً من شرائها. إضافة إلى أن التطبيق يعمل على تنظيم مجموعة من الأنشطة الجماعية كالنزهات أو التحديات، مثل العيش لشهر دون استخدام المواد البلاستيكية. كمحاولة للمحافظة على البيئة وتقليل الاستهلاك في إطار نظام الاقتصاد التشاركي.

- **Collaborative Supermarket La Louve(فرنسا)**

هو واحد من أهم المتاجر الأكثر نجاحاً واستقراراً بفرنسا، وجميع منتجاته محلية الصنع، وبعضها يدوية الصنع، أي أنه يقوم بتشجيع الصناعات والمنتجات المحلية واليدوية الصنع والعاملين بها في إطار الاقتصاد التشاركي. يعمل على إدارته وتشغيله حوالي 4000 عضواً، ويتيح للأفراد العمل التطوعي لبعض الوقت مقابل خصومات تصل الى 40 %.

الخلاصة:

الاقتصاد التشاركي نموذج اقتصادي يستهدف استخدام الموارد بكفاءة أكبر، كما يقوم على مبادئ المشاركة والمساعدة المتبادلة. يضع الاقتصاد التشاركي المصلحة الجماعية فوق مصلحة الفرد، دون التأثير على خيارات الأفراد وقراراتهم بشكل مباشر، كما يهدف لمساعدة الناس على تحقيق أهدافهم بشكل أكثر فعالية من خلال العمل معًا، وتجميع الموارد، ومشاركة ثمار الجهود الجماعية.

يتمتع الاقتصاد التشاركي بمدى عالمي ومعترف به كمساهم مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعد أداة مهمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة، ويساعد في تقليل نسب الفقر والبطالة ويعزز من المساواة في الفرص في البلدان النامية، ويساهم في تمكين النساء والشباب من خلال توفير الفرص لريادة الأعمال وتنمية المهارات والقيادة.

بالرغم من المزايا العديدة التي يوفرها الاقتصاد التشاركي مثل زيادة إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات، وتحسين القدرة على المساومة، وخفض التكاليف، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه ما يزال يواجه بعض التحديات في وطننا العربي منها عدم كفاية الأطر القانونية والتنظيمية ومحدودية فرص الحصول على التمويل، ونقص الوعي لدى فئات واسعة من المجتمع بأهمية الاقتصاد التشاركي.

قائمة المصادر:

1. آل هير، فكري. (2020). الاقتصاد التشاركي: مساهمة في تطوير قواعد اقتصاد الند للند (P2P).
2. الجزار، سارة. (2018). المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة. اتحاد الغرف العربية. دائرة البحوث الاقتصادية.
3. عبد العزيز، سارة. (2017). تنامي اقتصاد المشاركة عبر المنصات الرقمية. مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 19.
4. European Union. (2020). Platforms and the Sharing Economy / Kateryna Stanoevska-Slabeva, and Vera Lenz-Kesekamp, Viktor Suter.
5. IFC. (2018). Driving Toward Equality: Women, Ride-Hailing, and the shared economy.
6. Ianeva, Mariana. (2018). The Sharing Economy at Tourist Tours and Its Impact on the Tourist Business (Travel Agencies) in Bulgaria. European Journal of Economics and Business Studies, Vol. 4., No. 1.
7. Petropoulos, Georgios. (2017). An economic review on the Collaborative Economy. Bruegel. Policy Contribution, Issue No. 5.
8. European Union. (2016). An economic review on the Collaborative Economy: In-Depth Analysis.
9. Beaumont, Karolina. (2016). The Collaborative Economy in Poland and Europe: A Tool for Boosting Female Employment? CASE Working Papers. No. 2 (126).
10. Nesta. (2014). Making Sense of the UK Collaborative Economy / Kathleen Stokes, Emma Clarence, Lauren Anderson & April Rinne. Collaborative Lab.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي
شبكة المعرفة
ص.ب 2818
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف رقم: 6215000 (9712+)
فاكس رقم:6326454 (9712+)
البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

- متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت:
https://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

Arab Monetary Fund Building
Corniche Street
Abu Dhabi, United Arab Emirates
P.O Box 2818
www.amf.org.ae